

رفع متفاوت للفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي



قررت بنوك مركزية في دول مجلس التعاون الخليجي رفع أسعار الفائدة في أعقاب قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي اليوم بزيادتها للمرة الخامسة خلال العام الحالي.

وكان الاحتياطي الاتحادي الأمريكي رفع سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في يوليو الماضي، ومثلها في يونيو السابق عليه في أكبر زيادة منذ عام 1994، إضافة إلى رفع بمقدار 50 نقطة أساس في مايو، إضافة إلى زيادة بواقع 25 نقطة أساس في مارس من العام نفسه.

وقرر البنك المركزي السعودي رفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء «الريبو» بمقدار 75 نقطة أساس إلى 3.75%، ورفع %معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس «الريبو العكسي» بمقدار 75 نقطة أساس إلى 3.25.

كما قرر بنك الكويت المركزي رفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية من 2.75% إلى 3.00%، كما تقرر أيضاً إجراء تعديل بنسب متفاوتة في أسعار التدخل في السوق النقدي المطبقة حالياً على جميع آجال هيكل سعر الفائدة، ويشمل

ذلك عمليات إعادة الشراء «الريبو»، وسندات وتورق بنك الكويت المركزي، ونظام قبول الودائع لأجل، وأدوات التدخل المباشر، بالإضافة إلى أدوات الدين العام

وأعلن مصرف البحرين المركزي رفع سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 3.25% إلى 4.00%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 3.00% إلى 3.75%. ورفع سعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 4.00% إلى 4.75%. هذا بالإضافة إلى رفع سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 4.50% إلى 5.25%

وقرر مصرف قطر المركزي رفع سعر فائدة المصرف للإيداع بمقدار 75 نقطة أساس ليصبح 3.75%، ورفع سعر فائدة المصرف للإقراض بمقدار 75 نقطة أساس ليصبح 4.50%، ورفع سعر إعادة الشراء بمقدار 75 نقطة أساس ليصبح 4.00%.

ورفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة مئوية إلى نطاق 3-3.25 بالمئة اليوم الأربعاء وألمح إلى مزيد من الزيادات الكبيرة هذا العام ضمن توقعات جديدة تظهر استهدافه رفع معدل سعر الفائدة إلى 4.40 بالمئة بنهاية العام قبل الوصول بها إلى 4.60 بالمئة في عام 2023 لكبح التضخم

في غضون ذلك، أظهرت التوقعات الاقتصادية الفصلية للبنك المركزي الأمريكي أن الاقتصاد يتباطأ بحد كبير في عام 2022، مع نموه بحلول نهاية العام بنسبة 0.2 بالمئة على أن يرتفع إلى 1.2 بالمئة في عام 2023، وهي نسبة تقل كثيرا عن إمكانات الاقتصاد

ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة إلى 3.8 بالمئة هذا العام و4.4 بالمئة في عام 2023. كما يُتوقع أن يعود التضخم ببطء إلى المعدل المستهدف لمجلس الاحتياطي الاتحادي والبالغ اثنين بالمئة في عام 2025

(ولا يُتوقع إجراء أي تخفيضات في أسعار الفائدة حتى عام 2024). (وكالات)